

The Role of Fair Value in Enhancing Transparency and Accounting Disclosure

Reza Ali Abdullah^{1,*}, Mohammed Radi Abdul Kadhim², Hamza Nahed Al-Jumaili³

^{1,2} College of Administration and Economics, University of Anbar, Ramadi, Iraq

³ College of Administration and Economics, University of Fallujah, Fallujah, Iraq

^{1,*} ridhaali@uoanbar.edu.iq, ² mohammedalagely@uoanbar.edu.iq, ³ hamza.Nahid.a@uofallujah.edu.iq

KEYWORDS: Fair value, accounting transparency, accounting disclosure, financial reporting, international accounting standards.



<https://doi.org/10.51345/v37i1.1275.g629>

ABSTRACT:

The current research aims to analyze the relationship between the application of the fair value standard and the extent of accounting transparency and disclosure within institutions. A descriptive and analytical approach was adopted in this research, where a scientific questionnaire was designed to collect data from a selected sample of academics and accounting professionals at the University of Anbar. Statistical tools were used via SPSS v25 to analyze the data and test the research hypotheses. This approach aimed to accurately and objectively measure the impact of applying fair value on enhancing transparency and accounting disclosure. The research found relative caution regarding the ability of fair value to absolutely reduce accounting bias, reflecting the realistic challenges facing the practical application of this standard, especially under unstable market conditions. Disclosure of accounting policies and the application of transparency standards effectively contribute to building trust between companies and stakeholders, and continuous and comprehensive disclosure supports sound investment decisions. The research recommended strengthening institutions' commitment to applying fair value standards in accordance with international best practices, while ensuring that accounting personnel are trained to use modern financial tools to accurately and efficiently estimate fair value. The need to adopt accurate oversight and review mechanisms to verify the correct application of fair value, especially in business environments experiencing economic fluctuations or market instability that may affect the valuation of assets and liabilities.

دور القيمة العادلة في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي

م.م. رضا علي عبد الله^{1*}، م.د. محمد راضي عبد الكاظم²، م.م. حمزة ناهض الجميلي³^{2,1} كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق³ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، الفلوجة، العراق^{1*} ridhaali@uoanbar.edu.iq, ² mohammedalagely@uoanbar.edu.iq, ³ hamza.Nahid.a@uofallujah.edu.iq

الكلمات المفتاحية | القيمة العادلة، الشفافية المحاسبية، الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، معايير المحاسبة الدولية

<https://doi.org/10.51345/v37i1.1275.g629>

الملخص:

يهدف البحث الحالي الى تحليل العلاقة بين تطبيق معيار القيمة العادلة ومدى تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات. وتم اتباع النهج الوصفي التحليلي في هذا البحث، حيث تم تصميم استبانة علمية لجمع البيانات من عينة مختارة من الأكاديميين والعاملين في مجال المحاسبة بجامعة الأنبار. استخدمت الأدوات الإحصائية عبر برنامج SPSS V25 لتحليل البيانات واختبار فرضيات البحث. هدف هذا الأسلوب الى قياس أثر تطبيق القيمة العادلة على تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي بدقة وموضوعية. وتوصل البحث تحفظاً نسبياً بخصوص قدرة القيمة العادلة على تقليل التحيز المحاسبي بشكل مطلق، مما يعكس تحديات واقعية تواجه التطبيق العملي لهذا المعيار خاصة في ظل ظروف السوق غير المستقرة. وأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتطبيق معايير الشفافية يساهمان بشكل فعال في بناء الثقة بين الشركات وأصحاب المصلحة، كما أن الإفصاح المستمر والمتكامل يدعم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة. ووصى البحث على تعزيز التزام المؤسسات بتطبيق معايير القيمة العادلة وفق أفضل الممارسات العالمية، مع ضمان تدريب الكوادر المحاسبية على استخدام الأدوات المالية الحديثة لتقدير القيمة العادلة بدقة وكفاءة. وعلى ضرورة اعتماد آليات رقابة ومراجعة دقيقة للتحقق من صحة تطبيق القيمة العادلة، خاصة في بيئات العمل التي تشهد تقلبات اقتصادية أو عدم استقرار سوقي قد يؤثر على تقدير الأصول والخصوم.

المقدمة:

ان الهدف الأساسي لأعداد التقارير المالية هي الشفافية والمساءلة والتمثيل الصادق للإفصاح والعرض الصادق للبيانات المالية للمؤسسة او الشركة وذلك لتمكين الأطراف المستفيدة من الاستفادة من تلك البيانات وتقوم المحاسبة المالية على اعداد التقارير المالية بمختلف أنواعها وعرضها والإفصاح عنها بكل شفافية لأنها تمثل عنصر مهم في قابلية الفهم والمقارنة لدى المستفيدين من تلك القوائم المالية وكذلك تعكس صورة متكاملة عن نشاط المؤسسة او الشركة.

كذلك الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية حيث يعد الإفصاح المحاسبي من اهم الأمور في المؤسسة او الشركة الذي يقوم بتوفير المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة والفعالة عن المؤسسة او الشركة لتقدمها

للجهات المستفيدة سواء كانت جهات داخلية او خارجية المتعلقة بها والتي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة وخاصة في الكشوفات والقوائم المالية ومعرفة الرضية المالية للمؤسسة او الشركة. كما يعتبر الإفصاح المحاسبي اطارا واسعا وشاملا يتضمن كل مجالات الكشوف المالية بحيث يؤدي هذا الإفصاح الى اشباع حاجات المستفيدين لهذه الكشوفات المالية على مستوى المؤسسة او الشركة بصفة خاصة وعلى مستوى الاقتصاد العام بصفة عامة. ومع تغير الاقتصاد وتطور وسائله تطور الإفصاح المحاسبي على مر السنين في كل م الولايات المتحدة الامريكية وإنجلترا، يعتبر الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومة التي تكون ذات فائدة لمساعدة المؤسسات في مختلف المجالات على اتخاذ القرارات وفي إطار إيصال هذه المعلومات بشكل يخدم الهيئات المستخدمة لها والمستفيدة منها بشكل سليم وموثوق خال من ان تقوم بتعطيل وصول هذه المعلومات.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

مشكلة البحث:

تعد الشفافية والإفصاح المحاسبي من الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية وبناء الثقة بين مختلف الأطراف المعنية في المؤسسات. ومن بين المعايير المحاسبية المعتمدة، يعتبر معيار "القيمة العادلة" أحد الأسس التي تؤثر بشكل كبير في كيفية عرض وتقييم الأصول والخصوم في القوائم المالية. رغم ذلك، يواجه تطبيق هذا المعيار تحديات تتعلق بموثوقية ودقة التقييمات، فضلاً عن اختلافات في التطبيق بين المؤسسات المختلفة. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لتحسين جودة التقارير المالية، إلا أن العديد من المؤسسات لا تزال تواجه صعوبات في تحقيق مستويات مرضية من الشفافية والإفصاح المحاسبي. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تطبيق معيار القيمة العادلة وتحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في المؤسسات، بهدف قياس تأثير هذا التطبيق على جودة التقارير المالية. وهناك بعض التساؤلات حول موضوع بحثنا:

- 1- هل يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية وتحقيق الشفافية في المؤسسات؟
- 2- ما هو دور القيمة العادلة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات؟
- 3- ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات في تطبيق معيار القيمة العادلة بشكل فعال؟

تتمثل الفجوة البحثية في أن معظم الدراسات السابقة تناولت معيار القيمة العادلة من منظور فني أو قياسي يركز على طرق التقييم وأدوات القياس، دون التعمق في تحليل العلاقة التطبيقية بين هذا المعيار ومستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات. كما لم تُعطَ البيانات الاقتصادية غير المستقرة الاهتمام الكافي في دراسة مدى تأثير القيمة العادلة على مصداقية التقارير المالية. ومن هنا يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل الأثر الفعلي لتطبيق معيار القيمة العادلة في تعزيز الشفافية والإفصاح ضمن بيئة محاسبية واقتصادية متغيرة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث الحالي من خلال الآتي:

- 1- يساهم البحث في تسليط الضوء على أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة ومصداقية التقارير المالية داخل المؤسسات، مما يعزز الثقة بين مستخدمي هذه المعلومات.
- 2- يكشف البحث عن دور القيمة العادلة في دعم مستويات الشفافية والإفصاح المحاسبي، بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- 3- يبرز البحث أهمية تبني نماذج وأساليب تقييم متطورة عند تطبيق القيمة العادلة لضمان تقليل التحيز في عرض المعلومات المالية.
- 4- يوفر البحث إطاراً علمياً يساعد المؤسسات على فهم العلاقة بين معايير القياس المحاسبي وجودة الإفصاح، وبالتالي تعزيز استراتيجيات الإفصاح المالي.
- 5- يعالج البحث فجوة معرفية تتعلق بمدى التزام المؤسسات التعليمية والإدارية بمعايير القيمة العادلة وانعكاس ذلك على شفافية التقارير المالية.

أهداف البحث:

ان اهداف البحث الحالي هي الآتي:

- 1- تحليل العلاقة بين تطبيق معيار القيمة العادلة ومدى تحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات.
- 2- الوقوف على التحديات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة وأثرها على جودة الشفافية في الإفصاح المالي.

3- تقدم توصيات عملية تساهم في تطوير سياسات المحاسبة والرقابة الداخلية، بما يضمن تطبيق معايير القيمة العادلة بشكل يعزز الثقة بين جميع الأطراف ذات العلاقة.

فرضية البحث:

يستند البحث إلى فرض رئيس مفادها الآتي:

يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة احصائية بين تطبيق القيمة العادلة وتحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في المؤسسات.

الدراسات السابقة:

1- خضير، 2014. القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة.

يعتمد البحث على منهج الوصفي-التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات ذات الصلة بمفهوم القيمة العادلة، وتحليل الفجوة بين محاسبة الكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة في خدمة اتخاذ القرارات الاستثمارية. كما يتبنى البحث منهجاً تطبيقياً عبر استخدام النماذج الرياضية لقياس القيمة العادلة للأسهم المدرجة في السوق المالي، وذلك بمقارنة النتائج المتحصلة من هذه النماذج مع القيم السوقية الفعلية للأسهم. يعتمد جمع البيانات على مصادر ثانوية مثل التقارير المالية المنشورة، والكشوفات السنوية للشركات، إلى جانب المؤشرات السوقية ذات العلاقة. وأظهرت نتائج التحليل أن الاعتماد على الكلفة التاريخية يؤدي إلى تقييد جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين، إذ إنهما لا تعكس الوضع الاقتصادي الراهن ولا تساعد في قياس القيمة الحقيقية للأوراق المالية. في المقابل، وفرت النماذج الرياضية لقياس القيمة العادلة للأسهم نتائج أقرب إلى الواقع، مما يرفع من كفاءة القرارات الاستثمارية ويعزز من موثوقية التقارير المالية. ويوصي البحث بضرورة تبني منهج القيمة العادلة في معالجة البيانات المالية داخل السوق المالي، مع تطوير إطار تطبيقي للنماذج الرياضية الملائمة لقياس قيمة الأسهم، بما يتناسب مع طبيعة البيئة الاستثمارية المحلية، وذلك لضمان تقديم معلومات أكثر دقة وشفافية للمستثمرين.

2- بن التاج، 2018. إثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية - دراسة ميدانية لعينة من المهنيين بولاية ورقلة لسنة 2018.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس المحاسبي على خاصيتي الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية، وذلك من خلال تقييم مدى انعكاس هذا الأساس على جودة المعلومات المقدمة

للمستفيدين من البيانات المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن القياس المستند إلى القيمة العادلة يُعزز من خاصية الملاءمة والموثوقية، حيث يتيح تقديم معلومات مالية أكثر ارتباطاً بالواقع الاقتصادي وأكثر قابلية للاعتماد عليها. كما أن هذا النهج يزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في التنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلية واتخاذ قرارات رشيدة. وتوصي الدراسة بضرورة اعتماد القيمة العادلة كمنهج قياسي في إعداد القوائم المالية، مع توفير الأطر المحاسبية والرقابية اللازمة لتطبيقها، بما يعزز من جودة الإفصاح المالي ويدعم ثقة المستثمرين في الأسواق المالية.

3- عبد الحميد السجيني، et al. "أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم

(13) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية.

يتمثل الهدف في بيان أثر تطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) على مدى ملاءمة القوائم المالية للبنوك التجارية المصرية المدرجة في سوق الأوراق المالية. واعتمد البحث على المنهج الوصفي-التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والمعايير المحاسبية ذات الصلة، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة لعينة من البنوك التجارية المصرية المدرجة في البورصة، بغية مقارنة نتائج القياس بالقيمة العادلة مع الكلفة التاريخية. وأظهر البحث أن تطبيق القيمة العادلة يساهم في تعزيز خاصية الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية، ويزود مستخدميها بمعلومات أكثر ارتباطاً بالواقع الاقتصادي، ما يساعد على التنبؤ واتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشادة. في المقابل، تبقى مستويات القياس غير المباشرة وفق المعيار IFRS 13 عرضة للتحييز وصعوبة التحقق من دقتها. ويوصي البحث بضرورة تعزيز البنية التشريعية والرقابية لتطبيق المحاسبة بالقيمة العادلة في البنوك التجارية، مع تطوير آليات تدقيق أكثر فاعلية للتحقق من التقديرات، بما يقلل فرص التحييز ويعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

1- مفهوم القيمة العادلة

ظهر مفهوم "القيمة العادلة" لأول مرة في عام 1975، عندما أقر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي استخدام المحاسبة على أساس القيمة العادلة. ووفقاً للتعريف المصاحب لهذا المفهوم، تُعرف القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع أصل، أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام، في معاملة منظمة بين أطراف سوقية عند تاريخ القياس". (السيد الناغي وآخرون، 2029:2021)

يعتمد هذا التعريف على منظور المشاركين في السوق ويعكس "سعر الخروج" (exit price) "وبالتالي، فإن القيمة العادلة للأصل هي السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيعه، وليس القيمة التي يحتفظ بها الأصل

لدى الشركة من حيث الاستخدام أو الشراء أو الحيازة. وعليه، فإن القيمة العادلة ليست مفهوماً نابغاً من الجهة المالكّة، بل يجب أن تستند وفقاً لمعايير US GAAP و IFRS إلى معاملات منتظمة بين أطراف سوقية حقيقية. (خميس وأسماء، 2022: 462)

كما عرفت القيمة العادلة بأنها السعر الذي يجعل الملكية تنقل بين مشتر راغب في الشراء وبائع راغب بالبيع بشرط ان لا يكون الأول مكرها على الشراء ولا الثاني مكرها على البيع ويكون لكل الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بعملية التبادل. (العادي ومرفت، 2017: 2).

يرى الباحثان ان مفهوم القيمة العادلة ظهر كبديل مهم عن الكلفة التاريخية، لكونه يعكس السعر الحقيقي القابل للتحقق في السوق عند تاريخ القياس. هذا المفهوم يقوم على منظور المشاركين في السوق، ما يمنحه موضوعية وارتباطاً بالواقع الاقتصادي الفعلي. كما أنه يعزز من موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية، شرط أن يتم القياس في ظل معاملات منظمة بعيدة عن الإكراه أو التلاعب.

2- التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

الذي يحدد الأولوية للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة الى ثلاث مستويات رئيسية وهي: (Warren, et.al, 2014:68)

- أ. المستوى الأول: مدخلات التقييم لهذا المستوى هي الأسعار المدرجة غير المعدلة في الأسواق النشطة للأصول او الالتزامات المماثلة التي تمتلك المنشأة القدرة على الوصول إليها بتاريخ القياس.
- ب. المستوى الثاني: مدخلات هذا المستوى هي مدخلات غير الأسعار المدرجة والمتضمنة في المستوى الأول يمكن ملاحظتها للأصول او الالتزامات اما بشكل مباشر او غير مباشر.
- ت. المستوى الثالث: تسمح مدخلات هذا المستوى بقياس القيمة العادلة في ظروف عدما يكون هناك نقص في القيمة وعدم وجود سوق نشط يعتمد عليه.

3- مدخل قياس القيمة العادلة

(Henderson & Mamo, 2025:308); (Yan et al., 2025:2)

- أ. مدخل السوق: يستخدم مدخل السوق الأسعار والمعلومات الملائمة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول او التزامات قابلة للمقارنة او متطابقة وهي أسلوب رياضي.
- ب. مدخل الكلفة: حدد معيار (IFRS13) ان مدخل الكلفة هو أسلوب تقييم يعكس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي ليحل مكان القدرة الاستيعابية للأصل، واستنادا لمدخل الكلفة فان القيمة العادلة هي تكلفة الاقتناء او انشاء أصول بديلة من أداة مماثلة، معدلة للتقادم.

ت. مدخل الدخل: حدد معيار (IFRS13) بان مدخل الدخل هو من أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية او الإيرادات والمصروفات الى مبالغ حالية (مخفضة) ويتم قياس القيمة العادلة على أساس المبالغ أعلاه من خلال تحديد توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.

يرى الباحثان ان معايير التقارير المالية الدولية (IFRS 13) تشير إلى أن قياس القيمة العادلة يعتمد على ثلاثة مداخل رئيسة. المدخل الأول هو مدخل السوق، الذي يركز على الأسعار والمعاملات الفعلية في السوق لأصول أو التزامات متطابقة أو مشابهة، ما يعكس القيمة التي يمكن تحقيقها في بيئة تنافسية حقيقية. أما المدخل الثاني فهو مدخل الكلفة، والذي يركز على تقدير تكلفة استبدال الأصل الحالي بأصل مماثل، مع أخذ تأثير التقادم والاستخدام في الاعتبار. وأخيراً، يُستخدم مدخل الدخل الذي يعتمد على تحويل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمة حالية، وذلك من خلال تطبيق معدلات خصم مناسبة تعكس المخاطر المرتبطة بهذه التدفقات.

4- مزايا استخدام القيمة العادلة

ان مزايا استخدام القيمة العادلة هي كما يأتي: (حميس واسماء، 2022: 462)

- أ. تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادية وهي الأقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الاعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- ب. إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي حيث يتم اخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- ت. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على راس المال.
- ث. يوفر هذا المدخل مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
- ج. تراعي محاسبة القيمة العادلة تغييرات القوة الشرائية لوحد النقد.

5- مفهوم الشفافية المحاسبية

هي الانتشار الواسع للمعلومات الموثوقة ذات العلاقة الوثيقة بالأداء الدوري والمركز المالي وفرص الاستثمار والحوكمة والقيمة ومخاطر المنشأة. (Henderson & Mamo, 2025: 7)

وتعرف الشفافية هي حصول المستفيد الخارجي على المعلومات نفسها الموجودة لدى الإدارة والحصوله على هذه المعلومات يجعله قادراً على رقابة الإدارة. (Альсарайра & Альроввад, 2025: 207)

وان هناك تطابقا بين الخصائص بين النوعية للمعلومات المحاسبية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) مع خصائص الشفافية. وان لشفافية المعلومات المحاسبية أهمية خاصة وهذه الشفافية تتعلق بمخرجات النظام المحاسبي وتقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبي (الجسلي والمسعودي، 2018: 32-35).

أ. الخصائص النوعية الرئيسية:

لتكون المعلومات المالية مفيدة يجب ان تتمتع بخصائص معينة تساعد في عملية اتخاذ القرار فالمعلومات تكون منفعتها منخفضة إذا لم تكن ملائمة، ولو كانت المعلومات ملائمة فقد تكون ليس ذات منفعة اذا لم تمثل بصدق الظاهرة.

1. الملائمة: هي قدرة المعلومات المحاسبية على احداث اختلاف في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال تغيير توقعاتهم او تثبيتها والمعلومات تكون ملائمة اذا كانت مرتبطة ومقيدة للقرار الذي صممت من اجله. (الجسلي والمسعودي، 2018:33). فالمعلومات المالية تكون ملائمة إذا تمتعت بوحدة او أكثر من الخصائص الفرعية. (Kiso et al., 2025:42-43)

- القيمة التنبؤية: إذا كانت المعلومات ذات قيمة كمدخلات للعمليات التنبؤية المستخدمة من المستفيدين لتصور توقعاتهم المتعلقة بالمستقبل.

- القيمة التوكيدية: إذا كانت المعلومات تؤكد او تغير التوقعات الحالية او السابقة استنادا الى التقييمات السابقة، وبناءً على ذلك ان القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية مترابطة وتساعد المعلومات نفسها على تأكيد او تصحيح توقعات المستخدمين السابقة بخصوص تلك القدرة.

- لأهمية النسبية: تكون المعلومات المحاسبية ذي أهمية نسبية إذا كان التلاعب بها او حذفها، فقد يؤثر في القرارات التي يتخذها المستفيدون وبالنتيجة يجب ان تحدث هذه المعلومات فرقا.

2- التمثيل الصادق: الخاصية النوعية الثانية من المعلومات المالية المفيدة هي ان تمثل بصدق العمليات والاحداث الأخرى التي يزعم انها تمثله (الجسلي والمسعودي، 2014:34) ولكي لتمثل المعلومة الاحداث تمثيلا صادقا عليها ان تتمتع بوحدة او أكثر من الخصائص الآتية: (Melville, 2017:22).

- الاكتمال: ان اكتمال المعلومات المالية يكون إذا تضمنت جميع المعلومات المطلوبة الحاصل عليها المستفيد لكي يفهم المعاملات وغيرها من الاحداث التي يمثلها بما فيها الاوصاف والتفسيرات اللازمة.

- الحيادية: وتعني التمثيل المحايد أي عدم التحيز لأي شخص في المعلومات المالية تكون غير محايدة إذا تم التلاعب بها بطريقة لتحقيق نتيجة محددة سابقة.
- الخلو من الأخطاء: المعلومات المالية لا يجب ان تكون دقيقة 100% ولكن ينبغي ان تكون خالية من الخطأ المادي والخلو من الخطأ يعني ضما عدم وجود اغفالات او أخطاء في وصف العناصر المثلثة.

ب. الخصائص النوعية التعزيزية:

تضمن الإطار الفكري للمحاسبة المالية اربع خصائص نوعية تعزيزية وهي:

(Harrison,et.al,2018:10-11),(Melville,2017:23)

- قابلية المقارنة: تساعد هذه الخاصية المستفيدين من مقارنة المعلومات المالية ع المنشأة لفترة اعداد التقارير مع معلومات مشابهة عن نفسها.
- قابلية التحقق: يمكن التحقق بان المعلومات تمثل بأمانة الظاهرة الاقتصادية التي تدعي تمثيلها.
- التوقيت المناسب: يجب ان تكون المعلومات المحاسبية متوفرة للمستخدمين في وقت مبكر بما فيه الكفاية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.
- قابلية الفهم: تعني ان يفهم مستخدمو المعلومات المقدمة في التقارير المالية لتكون نافعة وذات قيمة.

6- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح المحاسبي عرف بأنه الطريقة التي يتم بها عرض البنود المختلفة في القوائم المالية وما يرفقها من بيانات وهذا ما يطلبه المعيار الدولي رقم (1) ويعتبر الحد الأدنى من المعلومات التي يجب توافرها في القوائم المالية لتجعلها واضحة وتوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات إضافية لتساعدهم على فهم القوائم المالية واتخاذ قرارات مناسبة. (عبد الله ومايسا، 2025:776) وتظهر أهمية معايير الإفصاح المحاسبي بالنواحي الآتية: (عبد الواحد وآخرون، 2025: 2)

- أ. تلبية الاحتياجات المعلوماتية التي تكون أساسا لتوجيه القرارات المستقبلية لمختلف الطوائف الآتية: (أصحاب الوحدات الاقتصادية، المستفيدون من القوائم المالية، المستثمرون الحاليون والمرقبون، المحللون الماليون، العاملون، المستهلكون، المجتمع).

ب. تحديد الإطار التشريعي للإفصاح في القوائم المالية وخصوصاً فيما يتعلق (بتوزيع الأرباح فيها وتطبيق القوانين). وتحديد المتصرفات القانونية المباشرة وغير المباشرة ذات الأثر على القوائم المالية.

ت. توضيح السياسات المحاسبية المتبعة عند اعداد القوائم المالية والإفصاح عن أي تغيير يحدث عن عدم اتباعها خصوصاً في حالة وجود تأثير مادي على النتائج.

ث. بيان أساليب المعالجات المحاسبية المطلوبة سواء اكانت عامة او متعلقة بالمصروفات او الإيرادات او متعلقة بالأصول والخصوم او الأرباح والخسائر، وكذلك تحديد الطرق المحاسبية المناسبة والفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية التي تحكم اعداد القوائم والتقارير المالية.

يرى الباحثان ان الإفصاح المحاسبي يوفر القوائم المالية والبيانات المرفقة بطريقة شفافة تمكن المستخدمين من فهم الوضع المالي واتخاذ قرارات مدروسة. يسهم في تلبية الاحتياجات المعلوماتية لمختلف الأطراف مثل المستثمرين والمحللين والعاملين، ويحدد الإطار القانوني للإفصاح والالتزام بالمعايير التشريعية. كما يوضح السياسات والمعالجات المحاسبية المتبعة، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم، ويكشف عن أي تغييرات جوهرية تؤثر على النتائج المالية.

أهمية القيمة العادلة في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي

تلعب القيمة العادلة دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي، لأنها تعكس التقييم الحقيقي للأصول والالتزامات في الوقت الحالي وفقاً لظروف السوق الفعلية، وليس وفقاً لتكلفة الشراء الأصلية أو القيم الدفترية التقليدية. هذا يسمح للمستفيدين من القوائم المالية بالحصول على صورة أكثر واقعية ودقة عن الوضع المالي للمنشأة، مما يقلل من احتمالية التحريف أو التضليل في المعلومات المقدمة. كما يسهم استخدام القيمة العادلة في تحسين الإفصاح عن المخاطر والتقلبات المحتملة، حيث يكشف عن التغيرات في السوق والتقلبات في أسعار الأصول والالتزامات، مما يزود المستثمرين والمحللين والعاملين بمعلومات إضافية لاتخاذ قرارات مالية واستثمارية مدروسة ومستنيرة. (JASIM,2025:124)

إضافة إلى ذلك، تعزز القيمة العادلة المقارنة بين الشركات، إذ توفر مقياساً موحداً لتقييم الأصول والالتزامات، ما يسهل على المستثمرين والمحللين إجراء تحليلات دقيقة بين منشآت مختلفة ضمن نفس القطاع. كما تدعم هذه القيمة الإفصاح عن الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية والحقوق الفكرية، التي قد لا تعكسها القيم الدفترية التقليدية بشكل كافٍ، مما يزيد من وضوح الصورة المالية للمنشأة. كما تساهم في تحديد الأداء المالي الفعلي عبر رصد الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في

القيمة العادلة، وبالتالي تحسين فهم قدرة الشركة على توليد القيمة. إضافة لذلك، توفر القيمة العادلة أداة قوية للرقابة الداخلية، حيث تساعد الإدارة في متابعة التغيرات في أصول وخصوم المنشأة بشكل دوري واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة. وأخيراً، فإن الإفصاح المستند إلى القيمة العادلة يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في القوائم المالية، إذ يبرز التزام المنشأة بالمعايير الدولية للشفافية والمصادقية المالية. (Opuene, & Amadiwo, 2025:35)

يرى الباحثان ان القيمة العادلة تعتبر أداة أساسية لتعزيز الشفافية في القوائم المالية، حيث توفر تقييماً حديثاً للأصول والالتزامات يعكس الواقع السوقي الحالي بدل الاعتماد على القيم الدفترية أو تكلفة الشراء الأصلية، مما يمنح المستخدمين صورة دقيقة عن الوضع المالي للمنشأة ويحد من احتمالية التضليل. كما تساهم في الكشف عن المخاطر والتقلبات المحتملة في السوق، وتدعم مقارنة الأداء بين الشركات من خلال معيار موحد لتقييم الأصول والالتزامات. بالإضافة إلى ذلك، تساعد القيمة العادلة في الإفصاح عن الأصول غير الملموسة وتحديد الأداء المالي الفعلي، كما توفر أداة فعالة للرقابة الداخلية وتعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في جودة المعلومات المالية المقدمة.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

انطلاقاً من أهمية الجانب التطبيقي في اختبار فرضيات البحث وتعزيز نتائجه النظرية، سعى هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور تطبيق معيار القيمة العادلة في دعم مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي داخل بيئة العمل الأكاديمي والإداري. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على أداة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات، إذ تم إعدادها وصياغة فقراتها بما يتماشى مع أهداف البحث ومحاوره، لضمان تغطية كافة الأبعاد المتعلقة بتعغيري الدراسة (القيمة العادلة- الشفافية والإفصاح المحاسبي). وقد استهدفت الاستبانة عينة بحث مكونة من أساتذة قسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الأنبار، بالإضافة إلى العاملين في أقسام الحسابات والتدقيق داخل الكلية وكذلك في رئاسة الجامعة، كونهم يمثلون الفئة الأكثر اطلاعاً وخبرة على طبيعة تطبيق المعايير المحاسبية داخل المؤسسات التعليمية.

تم توزيع (42) استبانة على عينة البحث، حيث تم استرجاع (37) استبانة صالحة للتحليل، بينما جرى استبعاد الاستبانات غير المكتملة أو غير المطابقة لشروط التحليل الإحصائي. وقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS V25 في تحليل بيانات الاستبيان للتحقق من صدق ودقة النتائج. وللتأكد من موثوقية الأداة البحثية واتساقها الداخلي، تم قياس معامل الثبات باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتغيرات البحث، حيث أظهرت النتائج أن جميع القيم كانت ضمن النطاق المقبول إحصائياً، مما

يعكس مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان ويؤكد صلاحية الأداة لقياس المفاهيم المستهدفة بدقة وموضوعية. تعزز هذه النتائج موثوقية التحليل الكمي وتعطي مصداقية قوية للاستنتاجات التي تم التوصل إليها لاحقاً.

جدول (1) معاملي الفا كرونباخ لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد الفقرات	معاملي الفا كرونباخ
القيمة العادلة	8	.901
تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي	8	.894

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أ- البيانات الديموغرافية

1- الجنس

جدول (2) عينة البحث حسب الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	36	97%
انثى	1	3%
المجموع	37	100%

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ في جدول (2) ان عدد الذكور في عينة البحث يبلغ 36 وبنسبة تبلغ 97% من اجمالي عينة البحث. أما عدد الاناث فتبلغ 1 وبنسبة 3% من اجمالي العينة المبحوثة.

2- العمر

جدول (3) عينة البحث حسب العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
22-30 سنة	4	10.8
اكثر من 30 - 40 سنة	9	24.3
أكثر من 40-50 سنة	13	35.1
50 سنة فأكثر	11	29.7
المجموع	37	100.0

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من بيانات الجدول رقم (3) أن عينة البحث توزعت بشكل متوازن نسبياً على مختلف الفئات العمرية، مما يعكس تنوعاً جيداً في الخبرات والمعرفة بين أفراد العينة، وهو ما يعزز من موثوقية وحيادية نتائج الدراسة. حيث جاءت النسبة الأعلى لفئة العمر (أكثر من 40-50 سنة) بنسبة (35.1%)، تليها

فئة 50 سنة فأكثر بنسبة (29.7%)، وهو ما يشير إلى أن غالبية العينة تمتلك خبرات مهنية وأكاديمية طويلة نسبياً، الأمر الذي يعزز من مصداقية الآراء المستخلصة حول موضوع البحث، خاصة أن موضوع "القيمة العادلة" والإفصاح المحاسبي يتطلب فهماً معمقاً وتجربة عملية لممارسات إعداد التقارير المالية. في المقابل، أظهرت الفئات العمرية الأصغر سناً نسبة مشاركة أقل، حيث شكّلت فئة 22-30 سنة نسبة (10.8%) فقط، مما قد يُعزى إلى محدودية خبرة هذه الفئة في التعامل مع المعايير المحاسبية التطبيقية داخل المؤسسات، خصوصاً فيما يتعلق بموضوع البحث المرتبط بالقيمة العادلة ومتطلبات الشفافية والإفصاح. بوجه عام، تُظهر هذه النتائج أن أكثر من ثلثي العينة ينتمون إلى الفئات العمرية التي تفوق 40 عاماً، ما يدعم الاعتماد على آرائهم في بناء تصور واضح عن أثر تطبيق القيمة العادلة في البيئة الأكاديمية والإدارية التي تمت الدراسة عليها، ويضفي ثقة إضافية على مستوى الوعي والمعرفة التي استندت إليها بيانات البحث.

3- المؤهل العلمي

جدول (4) عينة البحث حسب المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
بكالوريوس	11	30
ماجستير	17	46
دكتوراه	9	24
المجموع	37	100.0

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعكس الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة البحث حسب المؤهل العلمي، حيث أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من العينة كانت لحملة شهادة الماجستير بنسبة (46%)، تليها فئة الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة (30%)، بينما بلغت نسبة حملة شهادة الدكتوراه (24%). ويُعد هذا التوزيع مؤشراً إيجابياً، حيث أن غالبية العينة تنتمي إلى مستويات تعليمية متقدمة (ماجستير ودكتوراه)، الأمر الذي يعزز من جودة ودقة استجاباتهم، خاصة أن موضوع البحث يتمحور حول مفاهيم محاسبية متقدمة كـ "القيمة العادلة" ومتطلبات الإفصاح والشفافية المحاسبية، والتي تتطلب خلفية أكاديمية رصينة لفهم تأثيراتها وتطبيقاتها العملية.

كما أن وجود نسبة معتبرة من حملة شهادة البكالوريوس ضمن العينة يثري تنوع الآراء، خصوصاً من زاوية التطبيق العملي داخل المؤسسات، مما يمنح الدراسة توازناً بين الجانبين النظري والتطبيقي.

وعليه، فإن توافر هذا التنوع في المستويات التعليمية بين أفراد العينة يعزز من مصداقية النتائج ويساعد في بناء استنتاجات واقعية تعكس فهماً موضوعياً حول أهمية ودور القيمة العادلة في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي ضمن بيئة المؤسسات الأكاديمية والإدارية.

4- سنوات الخبرة

جدول (5) عينة البحث حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
21.6	8	أقل من 5 سنوات
5.4	2	من 5 - 10 سنوات
54.1	20	من 10 - 15 سنة
18.9	7	أكثر من 15 سنة
100.0	37	المجموع

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة في المجالات المحاسبية والمالية، حيث تبين أن النسبة الأكبر من العينة تركزت ضمن فئة أصحاب الخبرة التي تتراوح بين 10 إلى 15 سنة بنسبة (54.1%)، وهي نسبة تعكس أن أكثر من نصف العينة يتمتعون بخبرة عملية كافية تؤهلهم لتقديم تقييم دقيق وموضوعي حول تطبيقات القيمة العادلة ومدى تأثيرها على الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. كما أظهرت النتائج أن نسبة (21.6%) من العينة تقع ضمن فئة الخبرة أقل من 5 سنوات، الأمر الذي يضيف بعداً إضافياً على الدراسة، إذ أن وجود هذه الفئة يعكس آراء الجيل الأحدث من المهنيين الذين قد يكونون أكثر اطلاعاً على المفاهيم الحديثة في المحاسبة والمعايير الدولية.

في المقابل، بلغت نسبة الأفراد ممن تتجاوز خبرتهم 15 سنة (18.9%)، ما يعطي الدراسة عمقاً من حيث التجربة العملية والرؤية النقدية المبينة على واقع مهني طويل الأمد، كما أن أصحاب الخبرة من 5 إلى 10 سنوات شكلوا نسبة محدودة بلغت (5.4%)، مما يعكس أن العينة موجهة بشكل واضح نحو الخبرات المتقدمة.

بشكل عام، يُظهر هذا التوزيع توازناً جيداً بين الخبرات المتنوعة في العينة، وهو ما يثري مصداقية النتائج، حيث جمعت الدراسة آراء متخصصين يمتلكون مزيجاً من المعرفة النظرية الحديثة والتجربة العملية المتراكمة، بما يعزز من قوة الاستنتاجات المتعلقة بدور القيمة العادلة في دعم الشفافية والإفصاح المحاسبي في المؤسسات.

5- نوع المؤهل

جدول (6) عينة البحث حسب نوع المؤهل

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	29	78
علوم مالية	7	19
اخرى	1	3
Total	37	100.0

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد عينة البحث حسب نوع المؤهل العلمي، حيث تبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يحملون مؤهلاً في تخصص المحاسبة بنسبة بلغت (78%)، مما يعكس تركيز العينة على الأفراد ذوي الخلفية العلمية المتخصصة بشكل مباشر في موضوع البحث والمتعلقة بمفاهيم الشفافية والإفصاح المحاسبي، الأمر الذي يعزز من موثوقية ودقة الاستجابات، نظراً لتخصصهم وخبراتهم الأكاديمية والمهنية المرتبطة بمحور الدراسة.

كما أظهرت النتائج أن نسبة (19%) من العينة يحملون مؤهلات في العلوم المالية، وهي نسبة تدعم التكامل المعرفي في تحليل وتفسير نتائج الدراسة، خاصة وأن العلوم المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمواضيع الإفصاح، وإعداد التقارير، وتقييم الأداء المالي، وكلها موضوعات متداخلة مع مفهوم القيمة العادلة. أما النسبة المتبقية والبالغة (3%) فتعود إلى تخصصات أخرى، مما قد يضيف تنوعاً محدوداً في زاوية النظر، لكنه لا يؤثر على قوة النتائج نظراً لأن الغالبية العظمى من العينة تدرج ضمن تخصصات وثيقة الصلة بموضوع البحث.

ويمكن القول إن هذا التوزيع يعكس عينة بحث مناسبة وذات صلة علمية ومهنية بموضوع الدراسة، مما يسهم في تدعيم مصداقية النتائج ويوفر تغطية معرفية عميقة عند تحليل أثر تطبيق القيمة العادلة على مستوى الشفافية والإفصاح في البيئة المحاسبية.

- المتغير المستقل (القيمة العادلة)

الجدول التالي (7) يعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات المستقل - القيمة العادلة و كما يأتي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات المستقل - القيمة العادلة

الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	ترتيب مستوى الأهمية
تعتمد الشركات على القيمة العادلة في تقييم الأصول والخصوم.	4.1081	.93642	4 جيد
تعكس القيمة العادلة في القوائم المالية القيم السوقية الحقيقية للأصول.	3.9462	.97028	7 جيد

جيد	5	.88021	4.0541	تساهم القيمة العادلة في تحسين دقة التقديرات المحاسبية.
جيد	6	.97183	4.0000	تعتمد الشركات على مصادر موثوقة لتحديد القيمة العادلة.
جيد	2	.89795	4.1622	يتم استخدام نماذج مالية وتقنية متقدمة لتحديد القيمة العادلة بدقة.
جيد	1	.93802	4.1892	تؤدي القيمة العادلة إلى تقديم معلومات مالية أكثر حداثة للمستفيدين.
جيد	3	1.02154	4.1083	تأخذ الشركات في الحسبان الظروف السوقية عند تطبيق القيمة العادلة.
جيد	8	1.07873	3.9459	تساهم القيمة العادلة في تقليل التحيز في عرض البيانات المحاسبية.
جيد		.831	4.064	المجموع العام

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

عرض الجدول رقم (7) نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير القيمة العادلة، حيث أظهرت النتائج أن تقييم أفراد العينة لأهمية تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية قد جاء عند مستوى (جيد) بمتوسط عام بلغ (4.064) وانحراف معياري كلي بلغ (0.831)، مما يعكس اتفاقاً عاماً لدى العينة حول فاعلية وأهمية القيمة العادلة في تعزيز جودة ودقة التقارير المالية.

وقد احتلت الفقرة التي تنص على "تؤدي القيمة العادلة إلى تقديم معلومات مالية أكثر حداثة للمستفيدين" المرتبة الأولى بمتوسط (4.1892) وانحراف معياري (0.93802)، ما يشير إلى إدراك قوي من قبل العينة لدور القيمة العادلة في تحسين التوقيت الزمني للمعلومات وإتاحتها بصورة أكثر ملاءمة لاحتياجات متخذي القرار، وهو ما ينسجم مع طبيعة الإفصاح المحاسبي المعتمد على معايير معاصرة وشفافة. أما الفقرة الخاصة بـ "يتم استخدام نماذج مالية وتقنية متقدمة لتحديد القيمة العادلة بدقة" فقد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (4.1622) مما يعكس إدراك العينة لأهمية استخدام أدوات تحليل متطورة لضمان موثوقية ودقة نتائج التقييم وفق القيمة العادلة، وهو ما يعد من الدعائم الأساسية لشفافية الإفصاح المالي. وفي المقابل، حصلت الفقرة المتعلقة بـ "تساهم القيمة العادلة في تقليل التحيز في عرض البيانات المحاسبية" على أدنى متوسط نسبي بلغ (3.9459)، رغم أنه لا يزال يقع ضمن مستوى التقدير الجيد، مما قد يشير إلى بعض التحفظات لدى العينة بشأن قدرة القيمة العادلة على تقليل التحيز بشكل مطلق، ربما بسبب بعض التحديات المرتبطة بالتقدير الذاتي أو اختلاف ظروف السوق.

بشكل عام، أظهرت نتائج التحليل اتساقاً واضحاً بين تقييمات العينة عبر الفقرات المختلفة، وهو ما يدعم فرضية البحث المتعلقة بأهمية القيمة العادلة في تحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية داخل التقارير المحاسبية، مع تأكيد أهمية وجود آليات تقييم دقيقة وموثوقة لضمان تطبيق سليم لمفهوم القيمة العادلة.

- المتغير التابع (تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي)

الجدول التالي (8) يعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات التابع - تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي وكما يأتي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات التابع - تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي

مستوى الأهمية	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسطات الحسابية	الفقرات
جيد	5	.88021	4.0541	توفر الشركات تقارير مالية شفافة تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات سليمة.
جيد	4	.983	4.08	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية الجوهرية دون تأخير.
جيد	7	.924	3.92	تُعرض المعلومات المحاسبية في الشركات بشكل واضح وسهل الفهم.
جيد	8	.928	3.84	تعزز التقارير المالية ثقة أصحاب المصلحة في أداء الشركة.
جيد	2	.616	4.19	تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المعتمدة بشكل مفصل.
جيد	3	.722	4.081	تساعد الإفصاحات المالية في تقييم المخاطر المحتملة.
جيد	6	.882	4.00	تطبق الشركات معايير الإفصاح المحاسبي الدولية بانتظام.
مرتفع	1	.777	4.30	تعمل الشركات على تحسين مستوى الشفافية في تقاريرها المالية باستمرار.
جيد		.5999	4.057	المجموع العام

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يعرض الجدول رقم (8) نتائج التحليل الإحصائي للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات متغير تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.057) بانحراف معياري (0.5999)، وهو ما يعكس تقييماً إيجابياً مرتفعاً نسبياً من قبل أفراد العينة حول مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية ضمن بيئة الشركات التي تمثلها الدراسة.

وقد جاءت الفقرة التي تنص على "تعمل الشركات على تحسين مستوى الشفافية في تقاريرها المالية باستمرار" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.30) وانحراف معياري منخفض نسبياً (0.777)، مما يشير إلى اتفاق كبير بين آراء العينة بشأن التوجه الواضح لدى الشركات نحو رفع مستوى الشفافية وتحسين جودة التقارير بشكل مستمر، وهو مؤشر إيجابي على الوعي المؤسسي بأهمية تقديم معلومات دقيقة وواضحة لأصحاب المصلحة.

في حين جاءت الفقرة الخاصة بـ "تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المعتمدة بشكل مفصل" في المرتبة الثانية بمتوسط (4.19)، مما يعكس التزاماً واضحاً بمعايير الشفافية المتعلقة بالإفصاح عن

السياسات التي تؤثر على المخرجات المالية، وهو ما يعد من العناصر الجوهرية لبناء الثقة مع مستخدمي التقارير.

أما الفقرة الأدى ترتيباً، فقد كانت "تعزز التقارير المالية ثقة أصحاب المصلحة في أداء الشركة". بمتوسط بلغ (3.84)، على الرغم من بقائه ضمن مستوى التقدير الجيد، مما يشير إلى وجود بعض التحديات أو التفاوت في مستوى الثقة المتحقق فعلياً عند أصحاب المصلحة نتيجة الإفصاح، وهو ما يمكن ربطه بمدى التزام الشركات. بمتطلبات الشفافية الكاملة وعدم اقتصارها على الإفصاح الشكلي.

وعموماً، تعكس نتائج الجدول اتساقاً مقبولاً في اتجاهات العينة نحو إدراك أهمية الشفافية والإفصاح، كما أن الانحرافات المعيارية المحدودة تدل على تقارب الآراء، وهو ما يعزز مصداقية النتائج ويدعم فرضية البحث بوجود علاقة إيجابية بين تطبيق القيمة العادلة وتحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي الفعال.

ب- اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية "يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة احصائية بين تطبيق القيمة العادلة وتحقيق الشفافية والإفصاح المحاسبي في المؤسسات.

جدول (9) اختبار تأثير تطبيق المحاسبة القضائية في دفع التقارير المالية داخل المؤسسات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	R2
	B	Std. Error	Beta			
1 (Constant)	1.528	.256		5.961	.000	.743
المتغير المستقل القيمة العادلة	.622	.062	.862	10.065	.000	
a. Dependent Variable: تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي						

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

أظهرت نتائج اختبار الفرضية، كما هو موضح في الجدول رقم (9)، وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق القيمة العادلة وتعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في المؤسسات. حيث بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة مرتفعة بلغت (0.743)، ما يدل على أن ما نسبته 74.3% من التغيرات في متغير الشفافية والإفصاح المحاسبي يمكن تفسيرها من خلال تطبيق القيمة العادلة، وهو ما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين.

كما تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة معامل التأثير (B) للمتغير المستقل (القيمة العادلة) بلغت (0.622) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha \leq 0.05$)،

مما يؤكد أن العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية وموجبة، أي أن تعزيز تطبيق القيمة العادلة في إعداد وعرض التقارير المالية يؤدي إلى تحسين مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات بشكل ملحوظ. أما قيمة (T) التي بلغت (10.065) فهي مرتفعة أيضاً، وتدعم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير إيجابي معنوي لتطبيق القيمة العادلة في تعزيز شفافية التقارير والإفصاح المحاسبي.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن تطبيق مفهوم القيمة العادلة يمثل مدخلاً محورياً وأساسياً في تطوير جودة التقارير المالية وتعزيز مصداقيتها، مما يساهم في دعم شفافية الإفصاح أمام مستخدمي البيانات المالية من مختلف الأطراف ذات العلاقة.

الاستنتاجات:

1. ان التطبيق الفعال لمفهوم القيمة العادلة يساهم في تحسين جودة ودقة المعلومات المالية، حيث أن الشركات التي تعتمد على القيمة العادلة توفر معلومات مالية أكثر حداثة وملاءمة لمتطلبات متخذي القرار، وهو ما ينعكس إيجاباً على مصداقية الإفصاح.
2. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى إدراك أفراد العينة لأهمية استخدام نماذج مالية وتقنية متقدمة في تحديد القيمة العادلة، مما يشير إلى وعي واضح بأهمية التحليل الدقيق والموثوق لضمان جودة النتائج المحاسبية وتدعيم الشفافية.
3. ان تطبيق القيمة العادلة يرتبط بشكل وثيق بزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية، حيث أثبت اختبار الفرضية وجود تأثير إيجابي ومعنوي بين المتغيرين بنسبة تفسيرية مرتفعة ($R^2=0.743$)، مما يعزز ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية.
4. رغم إيجابية التقييم العام، إلا أن بعض النتائج أظهرت تحفظاً نسبياً بخصوص قدرة القيمة العادلة على تقليل التحيز المحاسبي بشكل مطلق، مما يعكس تحديات واقعية تواجه التطبيق العملي لهذا المعيار خاصة في ظل ظروف السوق غير المستقرة.
5. أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتطبيق معايير الشفافية يساهمان بشكل فعال في بناء الثقة بين الشركات وأصحاب المصلحة، كما أن الإفصاح المستمر والمتكامل يدعم اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

التوصيات:

بناءً على الاستنتاجات اعلاه فإننا نوصي بالآتي:

1. تعزيز التزام المؤسسات بتطبيق معايير القيمة العادلة وفق أفضل الممارسات العالمية، مع ضمان تدريب الكوادر المحاسبية على استخدام الأدوات المالية الحديثة لتقدير القيمة العادلة بدقة وكفاءة.
2. ضرورة اعتماد آليات رقابة ومراجعة دقيقة للتحقق من صحة تطبيق القيمة العادلة، خاصة في بيانات العمل التي تشهد تقلبات اقتصادية أو عدم استقرار سوقي قد يؤثر على تقدير الأصول والخصوم.
3. تشجيع المؤسسات على تطوير سياسة إفصاح شاملة وواضحة تركز على توضيح السياسات المحاسبية والتغيرات الجوهرية، بما يضمن تحقيق الشفافية الكاملة أمام المستخدمين.
4. العمل على إصدار تقارير مالية دورية ومحدثة تراعي جودة التوقيت والإفصاح الشفاف، بما يسهم في تمكين المستثمرين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.
5. حث الجهات الرقابية والتنشيرية على تطوير إرشادات محددة وواضحة بشأن آليات تطبيق القيمة العادلة والإفصاح المحاسبي، بما يتلاءم مع احتياجات السوق المحلي ويقلل من فرص التحيز أو التقدير الذاتي غير الموضوعي.

المراجع:

1. بن التاج، موسى، (2018). "أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على جودة القوائم المالية"، دراسة ميدانية لعينة من المهنين بولاية ورقلة لسنة (2018)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
2. الجحاي، طلال محمد علي وحيدر علي السعودي، (2014) "المحاسبة المالية المتوسطة"، على وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الطبعة الثانية، دار الكتب، كربلاء، العراق.
3. خضير، مجيد علاوي، (2014)، "القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة"، بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الانشائية، مساهمة مختلطة، المعهد التقني، الديوانية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (22)، العدد (6).
4. هميس، & أسماء حسني. (2020). القيمة العادلة لعقود الشراكة وأثرها على جودة المعلومات البيئية. Journal of Environmental Studies and Researches, 10(3), 461-472.
5. السيد الناعي، عبد الفتاح ابراهيم، محمود عطوه يوسف، & زكي. (2021). إطار محاسبي مقترح للقياس والإفصاح عن الاصول الحكومية للتوافق مع المعايير الدولية بالتطبيق على الهيئات العامة الخدمية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، (3)، 207-244.
6. العادل، على محمود، & مرفت. (2017). منهج محاسبي مقترح لقياس أثر التحفظ المحاسبي في تبن معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) على خطر المعلومات المحاسبية وانعكاسه على قرار الاستثمار. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر، 18(2)، 1-88.
7. عبد الله، & مايسا على محمد. (2025). أثر حلول التكنولوجيا المالية على مستوى الإفصاح المحاسبي عن مبادرات التمويل الأخضر في تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 11(20)، 774-805.
8. عبد الواحد، وائل شوقي على، أبو خزانة، إيهاب محمد احمد، عبدالفتاح، & سيد عبدالفتاح سيد. (2025)، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المالية على حساسية الاستثمار للتدفقات النقدية: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 11(20)، 1-62.

9. عبدالحمد السجيني، et al. "أثر محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (13) على دلالة القوائم المالية في البنوك المصرية." *المجلة المصرية للدراسات التجارية* 2. 47 (2023): 344-386.
- 10.
11. Harrison Jr. Walter T, Charles T. Horngren, C. William (Bill) Thomas, Wendy M. Tietz & Themin Suwardy (2018) 'Financial Accounting' International Financial Reporting Standards, Eleventh Edition.
12. Henderson, D., & Mamo, K. (2025). A Survey of Research on Fair Value Accounting for Financial Institutions. *Accounting Perspectives*, 24(2), 307-342.
13. JASIM, B. F. 2025. THE ROLE OF ACCOUNTING INFORMATION IN ENHANCING FAIR VALUE MEASUREMENT OF ASSETS AND LIABILITIES OF LISTED INSURANCE FIRMS IN IRAQ.
14. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2025). *Intermediate Accounting (19th ed.)*. Wiley.
15. Melville, A. (2017). *International financial reporting: A practical guide (6th ed.)*. Pearson Education.
16. Opuene, E., & Amadiwo, I. W. (2025). FAIR VALUE ACCOUNTING AND FINANCIAL PERFORMANCE OF LISTED OIL AND GAS COMPANIES IN NIGERIA. *BW Academic Journal*, 2.
17. Warren, Carl S, James M. Reeve & Jonathan Duchac, (2014), 'Corporate Financial Accounting' 12e.
18. Yan, Y., Liu, Y., Xiu, C., Tian, Y., Arshad, M. U., & Dureng, B. (2025). Advancing the Valuation of Grassland Carbon Sinks: A Study of Three Calculation Methods for Fair Value Measurement. *SAGE Open*, 15(3), 21582440251357254.
19. Альсарайра, Т., & Альроввад, А. (2025). INTEGRATION OF BLOCKCHAIN TECHNOLOGIES FOR ENSURING TRANSPARENCY IN ACCOUNTING. *Financial and credit activity problems of theory and practice*, 2(61), 206-217.